عملية التسوية.

لقد رحّبت الحكومة المصرية بما جاء في المبادرة، باعتبار انها تضمّنت «ايجابيات»، أهمّها الاقرار بأن القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، والربط بين الشعب وأرضه في الضفة والقطاع، والدعوة الى انسحاب اسرائيل من على الارض المحتلة في العام ١٩٦٧، وايقاف بناء المستوطنات، وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢[١٧]، و«تقريب» الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، واتاحة الفرصة لجميع الاطراف المعنيّة في المشاركة في جهود التسوية على قدم المساواة، وهو مطلب عربي تبنّته مصر في جميع المراحل[١٨].

وللتركيز على المبادرة، قام المصريون بارجاء اي تحرّكات أخرى حول القضية الفلسطينية، فاتفقوا مع الحكومة الفرنسية على ارجاء المشروع المصري ـ الفرنسي[١٩]، ثمّ اعلنوا، من جانبهم، ان مشروع فاس للسلام (٨ أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٢) فاقد القدرة على التنفيذ، على الرغم من ترحيبهم به، باعتباره محصلة توافق الزعماء العرب على خطة للتفاوض لحل سلمي يقوم على الاعتراف المتبادل[٢٠].

وكان للمصريين ملاحظات على بعض جوانب المبادرة قالوا انهم سيناقشونها مع الاطراف المعنيّة، لأن العبرة في النهاية ـ حسب تعبيرهم ـ هي في استمرارية المبادرة، وتنفيذها، قبل ان تسبقها الاحداث، أو ان تؤثر في فعاليتها أية مناورات[٢١]. وعليه، طالبوا اسرائيل بأن تعيد النظر في موقفها الرافض للمبادرة، وبأن تلتزم بالشرعية الدولية لجهة التوقّف عن بناء المستوطنات وسياسة الضمّ، وبأن تتعامل مع سكان الارض المحتلة طبقاً لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة[٢٢]. كذلك طالبوا الاطراف المعنية بالأزمة ـ في اشارة واضحة الى مبادرة ريغان ـ باستغلال الفرصة لبدء عملية التسوية الشاملة، على أساس الافكار المطروحة التي تستبدل واقع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة بـ «سلطة فلسطينية تمارس صلاحياتها بالتنسيق مع الدول العربية المعنيّة، وفي مقدّمها الاردن»[٢٣].

على هذا الاساس، راهن المسؤولون المصريون، منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، على نجاح مبادرة ريغان. وقد سعى الرئيس مبارك ابّان زيارته لواشنطن في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ الى اعطاء دفعة للتحرك الدبلوماسي لحل القضية الفلسطينية من خلالها، مع التركيز على عنصر الوقت، وحثّ الادارة الاميركية الضغط على اسرائيل في ما يتعلّق بمسألة بناء المستوطنات والانسحاب من لبنان[٢٤]. الّا ان هذه القضايا لم تحسم، بل على العكس، قامت الولايات المتحدة الاميركية، في نهاية العام ١٩٨٣، باحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل والذي كان مجمّداً منذ العام ١٩٨١. وقد رأت مصر ان هذه الخطوة من شأنها ان تشكّل عقبة في طريق التسوية، لأن الدعم المادي والعسكري لاسرائيل سيدفعها الى المزيد من التشدّد[٢٥].

وهكذا، لاقت مبادرة ريغان منذ الاعلان عنها عثرات عدّة. وقد حدا ذلك بمصر الى تنشيط جهودها تجاه عملية التسوية. ويبدو انها كانت تسعى الى تعميق مسار التسوية، لتلافي تداعيات انهيار مبادرة ريغان، وحرصاً على دفع بعض العرب للحاق بما سارت عليه من قبل، الامر الذي تنتفي معه المقاطعة العربية لمصر. اضافة الى ذلك، كانت مصر ترغب، على ما يبدو، في اثبات رشد توجّهاتها في القضايا الخلافية العربية، التي تعدّ سبل حل القضية الفلسطينية ابرز نماذجها[٢٦]. وبشكل عام، فقد أسهمت الاوضاع السياسية على الساحة العربية في حلحلة الجمود بشأن عملية التسوية، حيث قام الرئيس الفلسطيني بزيارة مصر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، وذلك للمرة الاولى منذ العام ١٩٧٧؛ كما تحسّنت العلاقات المصرية ـ الاردنية بشكل ملحوظ. وقد كانت مصر ترى، على ما